أخبار الخليج

٥ مايو ٢٠٠٢م

توظيف ١٠٠٠ باحث عن عمل خلال ٥ شهور بجهود وزارة العمل مع ارنست ويونج

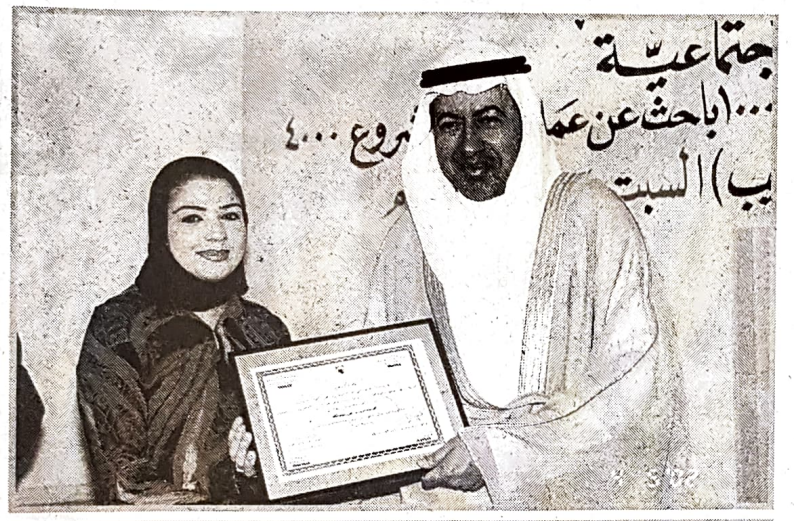

تحت رعاية وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي عبدالله الشعلة تم صباح امس الاحتفال بمناسبة تحقيق هدف توظيف ١٠٠٠ باحث عن عمل ضمن مشروع توظيف وتدريب ٤٠٠٠ باحث عن عمل خلال سنتين والذي يأتي ضمن مشاريع البرنامج الوطني للتوظيف والتدريب الذي اقره مجلس الوزراء الموقر العام الماضي والذي تم تكليف مؤسسة ارنست ويونج بتنفيذه.

وقد اكد الوكيل المساعد للتدريب عبدالاله القاسمي بان مشروع توظيف ٤٠٠٠ باحث عن عمل خلال عامين يسير بخطى ثابتة وان توظيف ١٠٠٠ باحث عن عمل خلال الفترة الممتدة من ديسمبر ٢٠٠١ حتى اليوم يعتبر اكبر من المعدل المتوقع اي انه اذا استمر التوظيف على هذه الوتيرة فانه سيتم توظيف ٤٠٠٠ باحث عن العمل قبل انقضاء المدة المقررة للمشروع.

واشاد القاسمي بدعم وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة ووكيل الوزارة الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل خليفة ومساندتهما للجهود التي تبذل من اجل التوظيف وبرامجه كما اشاد بالجهود التي بذلتها مؤسسة ارنست ويونج في عملية التخطيط وتنفيذ المشروع كما اشاد بدور مؤسسات وشركات القطاع الخاص التي ساهمت بصورة فاعلة في انجاح هذا المشروع وذلك من خلال مبادراتهم بتوفير عدد كبير من فرص التوظيف كما ان الشكر للباحثين عن العمل الذين يتفهمون مثل هذه البرامج الوطنية حيث اكدوا من خلال صبرهم ومواصلة متابعتهم على جدية سعيهم وبحثهم عن الوظيفة التي تؤمن لهم ولأسرتهم العيش الكريم.

من جهته استعرض خليل عبيدات المدير العام للمشروع من شركة ارنست ويونج نتائج وفعاليات المشروع حيث اكد بان عدد الباحثين عن العمل الذين تم توظيفهم بلغ ١٠٣٠ من اصل عدد الباحثين عن العمل الذين تمت مقابلتهم وارشادهم ضمن نفس المشروع البالغ عددهم ٣٥٢٢ كما بلغ عدد المؤسسات التي تم زيارتها او الاتصال بها ٣٥٠ مؤسسة وقد تم تحديد فرص العمل المتاحة لدى المؤسسات حيث بلغت اكثر من ٢١١٤ فرصة سيتم ترشيح الباحثين عن عمل لها. بعد ذلك تفضل وزير العمل والشئون الاجتماعية بتكريم اصحاب الاعمال والباحثين عن عمل الذين تم توظيفهم بحضور وكيل الوزارة الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل خليفة وعدد من المسئولين بالوزارة وعدد من اصحاب الاعمال والباحثين عن عمل.

وزير العمل يجتمع مع لجنة البت في طلبات قطاع المقاولات والحفريات

بحث التصدي لظاهرة التلاعب برواتب العاملين أو تخفيضها

في اطار متابعة سير برامج اللجان المتعاونة مع وزارة العمل والشئون الاجتماعية في قطاعات العمل والانتاج المختلفة لتحقيق سياسات البحرنة وزيادة فرص العمل للبحرينيين اجتمع السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة بحضور وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين لشئون العمل والتدريب بلجنة البت في طلبات مؤسسات قطاع المقاولات والحفريات.

وقد اشاد وزير العمل بالجهود التي يبذلها رئيس واعضاء اللجنة باعتبار ذلك احد وجوه التعاون بين اطراف الانتاج وصورة من صور التكامل والتنسيق بين المؤسسات الرسمية والخاصة في كل ما يعزز ويطور قطاعات العمل والانتاج والارتقاء باداء العاملين في شتى المرافق والخدمات في البلاد.

كما امتدح التعاون المثمر والبناء القائم بين شركات المقاولات واصحاب الاعمال في هذا القطاع مع لجنة البت في طلبات قطاع المقاولات بما يحقق تطبيق السياسات والتوجهات القاضية برفع نسب البحرنة في القطاع الخاص ورصد اعداد البحرينيين العاملين في قطاع المقاولات وايجاد الحوافز التشجيعية لزيادة العمالة البشرية الوطنية في هذا القطاع الحيوي. مبينا ان العمالة البحرينية قد اثبتت تفوقا في الانتاج واداء العمل في اية ظروف كانت اذا توفرت لها الشروط العادلة والبيئة المناسبة.

واكد وزير العمل والشئون الاجتماعية اهمية توسيع برامج التدريب مشيرا الى حتمية ان يكون للقطاع الخاص الريادة في تحديد مستويات البرامج التدريبية واختيار نوعياتها، وتذليل الصعوبات التي تواجه هذا القطاع ووضع الحلول المناسبة التي تدعم تطوير قطاع الانشاءات والحفريات وتحسن من ظروف العمل به لجذب اعداد اكبر من البحرينيين للعمل في مجال المقاولات والانشاءات.

وفي مجال مستويات الرواتب والاجور في هذا القطاع اضاف الوزير انه لوحظ ان بعض المقاولين يحاولون الالتفاف على الانظمة بتسجيل رواتب العاملين ١٥٠ دينارا في التأمينات الاجتماعية ولكن في واقع الامر يدفع صاحب العمل للعامل ١٢٠ دينارا وهذا اسلوب غير قانوني يمكن للعامل من خلاله ان يقاضي فيها صاحب العمل بطلب التعويض لان هذا يخالف النظام ويعرض صاحب العمل لعقوبات قانونية ودفع تعويضات لمن تم تخفيض رواتبهم دون علم منهم. واوضح الوزير ان التعاون والثقة المتبادلة بين العامل وصاحب العمل هي الركيزة الاساسية التي تحكم العلاقة بينهما وتعطي دفعة لتطوير العمل وتزيد انتاجية العامل وترسخ انتماءه للمؤسسة.

○ وزير العمل